

# أريد حذاء

فيلم روائي مصري إنتاج عام 1975  
إخراج سعيد مرزوق

# بحث وكتابة رشا عذب

أُنجز هذا البحث بتعاون بين



بالشراكة مع بدعم من



عام 1973 نشرت الكاتبة حُسن شاه قصة عن معاناة سيّدة من رتبة اجتماعيّة مرموقة في الحصول على الطّلاق من زوجها وذلك رغم انفصالهما الفعليّ بحكم الواقع. تروي القصة كيف أمضت السيّدة سنوات بين ردهات المحاكم وفشلت في الحصول على الطّلاق بسبب قوانين معيبة تساند الرّوج وتمنحه سلطة التّنكيل بالزّوجة. في الوقت نفسه، نشرت الكاتبة والرّائدة التّسوية أمينة السّعيد وهي أوّل رئيسة تحرير مصريّة، قصة مشابهة لزوجّة من رتبة اجتماعية مُكافِحة، خدمت أسرتها لعقود ثم حُرمت من أبسط حقوقها لأنّ الرّجل تزوّج من غيرها، بينما لا يمنحها القانون أيّ ضمانات في حالة كهذه، ما اضطرّها للعمل وهي في السّتين من عمرها.

كانت السيّدة جيهان السّادات، زوجة الرّئيس الرّاحل، حريصة على اقتران صورتها بالسّيّدات النّاجحات في مجالات العمل المختلفة. في أحد اللّقاءات التي جمعتها بعائشة راتب أوّل سفيرة مصريّة وأمينة السّعيد والفنّانة فاتن حمامة، دار حوار حول ضرورة تغيير قانون الأحوال الشّخصيّة، خلصت خلاله المجتمعات إلى ضرورة تقديم فيلم ينقل قصص هذه النّساء إلى المجتمع.

التقطت فاتن حمامة طرف الخيط واتّجهت الى صديقتها حُسن شاه طالبةً منها التّعّمق والإسهاب في القصة، كما استعانت من ناحية أخرى بالقصة التي نشرتها أمينة السّعيد. هذه نواة سيناريو فيلم "أريد حلًا" الذي تدور أحداثه حول معاناة ثلاث سيّدات.

رغم الدّعم شبه الرّسميّ لهذا الفيلم، لم يتوفر منتج أو مموّل بالسهولة المتوقّعة فاضطّرت صانعات الفيلم إلى تحويل القصص إلى حلقات تلفزيونيّة نظرًا لسهولة عمليّة الإنتاج من خلال التلفزيون الرّسميّ. استقرّ الاختيار على المخرج سعيد مرزوق لإخراج الحلقات. كان حينها مخرجًا شابًا قدّم فيلمين ذات مستوى فنيّ عالٍ واكتشف أن قوّة تأثير القصص إنّما تكمن في تحويلها إلى فيلم سينمائيّ.

بدأت التّحضيرات عبر زيارات يوميّة للمحاكم قام بها المخرج على مدى ثلاثة أشهر، استطاع من خلالها رصد يوميّات المعاناة التي تواجهها السيّدات في قضايا الطّلاق والتي قد تمتدّ لسنوات طوال دون أن تتكلّل بنتائج. من هنا بدأت رحلة فيلم "أريد حلًا".



## موقع الفيلم في صناعة السينما المصرية

– كانت البلاد حينها تتعامل مع نهاية حرب كبيرة امتدّت لسنوات مع الاحتلال الإسرائيلي. كلّ شيء تغيّر لتقف السينما المصريّة حائرة تواجه عدّة مصائر. انتشرت سينما الترفيه والتسلية في محاولة لتخفيف وطأة أخبار الحروب.

– عرفت مصر عام 1975، أي سنة إنتاج الفيلم، الأسواق الحرّة والبضائع المستوردة بعد سنوات من الحصار والتقيّف بسبب ظروف الحرب، فذاع صيت مدينة بورسعيد كمركز للتجارة الجديدة وراجت السمسرة والأرباح السريعة، كما أصبح شارع الشواربي عنواناً للاستهلاك والبضائع المهزّبة.

– انتهت تجربة تأميم صناعة السينما بفشل بعد 8 سنوات فقط من انطلاقها وكان نتاجها سيطرة حكوميّة على حركة إنتاج الأفلام ودور العرض والاستديوهات. عادت شركات الإنتاج الخاصّة إلى الظهور وعاد عدد كبير من الفنّانين الذين لجأوا للعمل في لبنان كبديل عن مصر، كما تنوّع الإنتاج السينمائي بعد فترة الحصار وتجاوز عدد الأفلام المنتجة 400 فيلم في عقد السبعينات.

– عرضت شاشات السينما المصريّة خلال ذلك العام مجموعة أفلام هامة أحدثت ضجة على المستويين الجماهيريّ والنّقديّ، كفيلم "الكرنك" لعلي بدرخان مثلاً وفيلم "على من نطلق الرصاص؟" لكمال الشّيخ، كما أعادت الشاشات عرض فيلم "زائر الفجر" الذي كان قد مُنع من العرض عام 1973، إضافةً إلى عرضها للفيلم الاجتماعيّ شديد اللّهجة "أريد حلّاً" وجميعها أفلام ناقشت قضايا سياسيّة.

– في قراءة بسيطة لأرقام شبّاك التّذاكر لذلك العام، نلاحظ أنّ كلّ الأفلام التي ناقشت قضايا سياسيّة واجتماعيّة شائكة، حظيت بإقبال جماهيريّ واسع. في هذا دلالة واضحة على تغيّر مزاج المشاهدين العامّ في ذلك الوقت ممّا ساهم في بزوغ نجم "الفيلم القضيّة" بعد سنوات من الاشتباك الحذر مع الواقع.

# درية عزمي.. بطللة أريد حلاً... هل أحيلت للتقاعد؟

هل أحيل فيلم «أريد حلاً» بعد صدور قانون الاجراءات في مسائل الأحوال الشخصية الجديد.. إلى المعاش؟

تري.. هل أفرح في مثل هذه الحالة أم أحزن لأن موضوع الفيلم الذي ارتبط اسمي باسمه والذي هو قطعة مني يمكن أن يصبح من التراث؟ ففي حالة الفرح.. سوف يكون السبب أن الفيلم قد حقق الهدف الاجتماعي والقانوني الذي كتب من أجله وأن بطلات الفيلم درية عزمي «فانت حمامة» وسنية مهران «رجاء حسين» وحيياة البراني «أمينة رزق» وعشرات الألفوف إن لم يكن الملايين من أمثالهن ممن ترددت أو مازلن يترددن على محاكم الأحوال الشخصية يمكن أن يجدن حلاً.. أو هكذا نأمل بعد صدور القانون الجديد.

أما الحزن.. وهو حزن درامي لا علاقة له بأرض الواقع.. فلأن القصة التي كتبها في عام ١٩٧٣ والتي عرضت لأول مرة عام ١٩٧٤ بعد أن قامت ببطلتها سيدة الشاشة العربية فانت حمامة أمام رشدي أباطة فتى السينما المصرية الذي لن يتكرر.. يمكن أن تصبح من التراث بعد أن ظلت أحداثها مدة ستة وعشرين عاماً حية تشع حيوية.. وبعد أن تحولت شخصية كل بطللة من بطلاتها إلى رمز لنموذج من المعاناة التي عرفتھا

نساء مصر منذ صدر القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الذي كان سوط عذاب على المرأة المصرية التي تعرف الطريق إلى محاكم الأحوال الشخصية، لقد ظلت قصص معاناة بطلات الفيلم تثير دموع النساء في مصر والدول العربية ويرين فيها تعبيراً عن مأساياهن كلما عرض الفيلم في التلفزيون المصري أو القنوات الفضائية العربية.. كما ظلت هذه القصص تثير عطف الرجال المستنيرين وتثقل على ضمائرهم عندما يرون الأمهات والشقيقات والبنات يتعذبن كل هذا العذاب وهم يدرن في دائرة القانون الجهنمية من محامين وكتبة محاكم وجلسات تمتد أحياناً لأكثر من عشر سنوات بحيث تبتلع المال والجهد والاعصاب وأيام الشباب التي تضيع هباء..

وقد استمر فيلم «أريد حلاً» عنواناً على مشاكل المرأة المصرية حتى أن اللجنة العليا للمهرجانات السينمائية برئاسة الدكتور فوزي فهمي مدير أكاديمية الفنون لم تجد بعد واحد وعشرين عاماً من عرضه فيلماً آخر غيره لكي يمثل السينما المصرية في مؤتمر المرأة العالمي الذي عقد في بكين بالصين عام ١٩٩٥، وكان المؤتمر قد أقيم ضمن فعالياته أسبوعاً لأفلام المرأة التي جاءت من كل أرجاء العالم لكي تعرض كل دولة فيلماً يعبر عن قضية من قضايا المرأة في بلدها

وقد سافرت أيامها في صحبة الفيلم إلى بكين وعرض الفيلم على السينمائيات القادمات من القارات الخمس.. كما عرضت عشرات الأفلام الأخرى.. وقد تبين بعد مشاهدتي لكل الأفلام الأجنبية أن مأساة المرأة المصرية في مواجهة القانون هي مأساة لانظير لها في أي مكان في العالم.

لقد ظلت أحلم دائماً بتغيير مواد القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ - منذ كنت طالبة في كلية الحقوق أدرس الشريعة الإسلامية الغراء على يد مجموعة من أكبر علماء الشريعة أمثال فضيلة المرحوم الشيخ محمد أبو زهرة وفضيلة المرحوم الشيخ عبدالوهاب خلاف وفضيلة المرحوم الشيخ محمد فرج السنهوري الذي درست عليه مادة الفقه الإسلامي.. وما أكثر ما قامت بيني وبين فضيلة الشيخ «أبو زهرة» من مناقشات في المدرج وفي قسم الشريعة seatian حول حقوق المرأة المسلمة.. وقد وضح لي من خلال هذه المناقشات أن القانون الوضعي يختلف بل يتناقض في أحيان كثيرة مع أحكام القرآن الكريم والسنة النبوية المشرقة، ولعل دراستي للشريعة الإسلامية وعشقي لها هو الذي ساعدني على كتابة قصة فيلم «أريد حلاً» بصورة تعري الاختلاف الشديد بين الواقع الذي يدور في المحاكم.. وبين ما نصت عليه الشريعة. ولعل من أبرز

بقلم:



حسن شاه

هذه الاختلافات ما جاء على لسان بطللة الفيلم «درية عزمي» في لقائها مع وزير العدل - في الفيلم - من ذكر لواقعة زوجة ثابت بن قيس التي طبق عليها الرسول الكريم حكم «الخلع» منذ أربعة عشر قرناً لقد كان فيلم «أريد حلاً» بذلك هو أول من نبه بشكل درامي علني إلى وجود قاعدة الخلع في الإسلام. وإذا كان قانون الاجراءات الجديد في مسائل الأحوال الشخصية الذي أصدره مجلس الشعب قد وجد حلاً لمشكلة «درية عزمي» التي ظلت في المحاكم أكثر من عشر سنوات دون أن تحصل على الطلاق وذلك بالنص على مادة «الخلع».. فإن القانون لم يجد حلاً جذرياً لكل من مشكلة سنية مهران «رجاء حسين» التي اضطرت

للانحراف تحت ضغط الحاجة الشديدة ولأن زوجها ظل يتهرب - حتى أمام القاضي - من الانفاق عليها وعلى أطفالها منه.. أيضاً لم يجد حلاً منصفاً للسيدة «حيياة البراني» التي وجدت نفسها بعد أن تبخرت نفقة عدتها وهي نفقة سنة واحدة تواجه الجوع والتشرد حتى اضطرت للعمل - هي وزوجة رئيس مجلس الإدارة - خادمة في ملجأ بعد حياة زوجية استمرت ثلاثين عاماً.

إن النص في القانون الوضعي - لا قانون الاجراءات - على أن الزوجة التي تطلق بغير رضاها ودون خطأ «منها» تحصل فقط على نفقة العدة وهي نفقة سنة ونفقة المتعة وهي نفقة عامين على الأكثر هو نص يعرض النساء المسلمات للضياع والهوان.. خاصة إذا كانت المرأة لا تعمل.. وهو ما يجعلنا نطالب بضرورة إعادة النظر في القوانين الموضوعية الخاصة بالأسرة. ومع ذلك فإن واضعي قانون الاجراءات في مسائل الأحوال الشخصية الجديد قد بذلوا - مشكورين - كل جهدهم من أجل حل مشكلة النفقات.. وهي المشكلة التي تمس لقمة عيش أفراد الأسرة، فوضعوا نصوصاً ممتازة «من المادة ٧٢ حتى ٨١ في القانون» تقضي بانشاء نظام تأميني للأسرة من بين أهدافه ضمان تنفيذ الأحكام الصادرة

بتقرير نفقة للزوجة أو المطلقة أو الأولاد أو الأقارب، وهذا النظام نص القانون على أنه سوف يصدر به قرار من وزير العدل بناء على اتفاق مع وزير الشؤون الاجتماعية ويتولى الاشراف على تنفيذه بنك ناصر الاجتماعي.

ومن هنا.. فإننا نأمل أن يقوم السيد المستشار وزير العدل فاروق سيف النصر باعتبار أن القانون هو الابن الشسرعي لوزارته ومستشاريها وعلى رأسهم المستشار الدكتور فتحى نجيب، وأيضاً ان تقوم الدكتورة أمينة الجندي وزير الشؤون الاجتماعية وقد كان لها هي ووزيرة الشؤون الاجتماعية السابقة الدكتورة مرفت تلاوي دور كبير في مناقشة القانون وادخال بعض التعديلات عليه، أقول نأمل أن يسارع كل من الوزيرين في عقد الاجتماعات من أجل اصدار هذا القرار الذي سوف يكون فيه الأمان لأفراد الأسرة.. والذي كان يمكن أن يحمي «سنية مهران» وأطفالها من الجريمة والانحراف.. كما كان يمكن أن يمنع «حيياة البراني» من الموت جوعاً وقهراً وحتى يصدر هذا القرار.. بل وحتى تعدل مواد القانون الموضوعي - لا الاجرائي - الخاص بقانون الأحوال الشخصية فإن فيلم «أريد حلاً» سوف يظل للأسف حياً وغير قابل للحالة إلى المعاش.

# عن الفيلم

## الجوائز والتكريمات

– فيلم روائي مصري إنتاج عام 1975

– أول فيلم يناقش قضية حقّ الزّوجة في الطّلاق من الرّجل والتّخلّص من العلاقة الرّوجيّة، أو "الخلع" كما اصطلح على تسمية الأمر لاحقاً.

– يحمل الفيلم توقيع نجمة السّينما المصريّة " فاتن حمامة " التي لعبت دور البطولة النّسائية في عدد كبير من الأفلام. شكّلت فاتن حمامة امتداداً بارزاً لمرحلة قادت خلالها الممثلات الصّناعة، وترقّب الجمهور فيها ما تقدّمه البطلات. لم تكن البطولة السينمائية حكراً على الرّجال كما هو سائد الآن.

– كانت فاتن حمامة قد عادت للتوّ من رحلة نفي سياسيّ خارج البلاد بسبب خلافات مع الأجهزة الأمنيّة في عهد الرّئيس عبد النّاصر توقّفت خلالها عن التّمثيل. عادت مع بداية عهد السّادات بدعوة منه لتقدّم عدداً من الأفلام الصّارخة التي تناقش قضايا النّساء والمجتمع المصريّ في السّبعينات مثل: امبراطوريّة ميم، الخيط الرّفيّع، حبيبي، أفواه وأرانب، أريد حلّاً، لا عزاء للسّيّدات.

– ظهرت تجربة فيلم "أريد حلّاً" كصرخة سينمائيّة غير تقليديّة، فلطالما كانت القضايا النّسائيّة المسموح بمناقشتها في الأفلام المصريّة قبل ذلك الحين تدور حول أطروحات الرّجال ورؤيتهم الخاصّة لمشاكل النّساء. كانت أغلبيّة روايات الأفلام تنتهي بحلّ توافقيّ يُرسّخ السّطوة الذّكورية على مسار العلاقات. لكنّ الأمر اختلف مع هذا الفيلم الذي صنّعه مجموعة من النّساء طالبت فيه بوضوح بحقّ النّساء في الطّلاق، فلم تمزّ أفكاره بسهولة وأحدثت صخباً كبيراً باعتباره فيلماً غير تقليديّ ضمن صنّاعة تقليديّة.

– بعد عرض الفيلم تتالت الأفلام التي خلقت جدلاً كبيراً حول حقوق المرأة في القوانين المصريّة. كان "أريد حلّاً" حجراً كبيراً في الماء الراكد.



## فريق العمل

إخراج :

سعيد مرزوق

تأليف:

حُسن شاه

سيناريو:

سعيد مرزوق

تمثيل:

فاتن حمادة

رشدي أباطة

ليلي طاهر

كمال ياسين

أمينة رزق

## الميزانية / ظروف الإنتاج

– توجّهت فاتن حمادة النّجمة المؤثّرة آنذاك وحُسن شاه الكاتبة ذائعة الصّيت، إلى عدد من المنتجين الذين رفضوا إنتاج هذا النوع من الأفلام "الثقيلة" حسب تعبيرهم. استهان بالأمر أحد المنتجين المشهورين آنذاك قائلاً: "يعني انتوا عايزين تقدّموا فيلم عن واحدة عايزة تطلّق".

– عرضت فاتن حمادة الفكرة على صديقها الممثل والمنتج الخبير صلاح ذو الفقار، الذي كان قد قدّم أفلامًا نوعيّة كفيلم "شيء من الخوف"، وطلب وقتًا للتّفكير في الأمر.

– ذهب المنتج يرافقه المخرج إلى المحاكم لمشاهدة تفاصيل معاناة آلاف السيّدات وقرّر بالنتيجة إنتاج الفيلم.

## القضية في سياقها الزماني

عن وقائع تغيير القانون



- صدر قانون الأحوال الشخصية المصري رقم 25 لسنة 1929 الذي ينظم العلاقات الزوجية والأسرية.
- تضمّن القانون موادّ جائزة بحقّ المرأة، من بينها الطرد من الشقّة الزوجية مع أولادها في حالة الطلاق، كما منح الرجل سلطة مطلقة للزواج من امرأة أخرى دون علم زوجته الأولى كما منحه منفرداً حقّ تقرير مصير الحياة الزوجية فله أن يفصل عن الزوجة أو يؤدّبها بواسطة "بيت الطاعة"، حيث يحقّ للشرطة أن تقبض الشرطة عليها في حال هروبها من البيت الزوجي حتّى ولو كانت قد تعرّضت لأبشع أنواع العنف والإيذاء.
- بقي القانون على حاله لمدة 50 عاماً، رغم مواصلة المرأة المصرية لكفاحها ودخولها كافة المجالات.
- دافع عن القانون القديم نخبة من رجال الدين والقضاة والفقهاء في القانون، مستندين علانية إلى الشريعة الإسلامية باعتبارها المصدر الأساسي للتشريع، حيث اعتبروا الحقوق التي يحصل عليها الرجل هبة سماوية يقرها الدين لتثبيت دعائم الأسرة.
- تجاهل القانون القديم الاختيارات المتعدّدة التي منحها الشريعة الإسلامية كحقّ للمرأة، لا بل تمّ استبعاد بعضها عمداً كالترخيص الديني الواضح للمرأة بخلع زوجها مثلاً وهو حقّ منحه النبيّ محمّد لإحدى السيّدات التي أتته بشكاوى بحقّ زوجها.
- عام 1979 فوجئ الرأي العامّ بصدور قرار رئاسيّ ينصّ على تغيير قانون الأحوال الشخصية، بعد حلّ مجلس الشعب وهو حقّ يمنحه الدّستور لرئيس الجمهورية في حالة الطوارئ.
- تضمّن القانون الجديد تقييد حقّ تعدّد الزوجات وإقرار حقّ الزوجة، سواء الأولى أو الثانية، في الطلاق دون الحاجة لإثبات ضرر، بالإضافة إلى إعطاء المرأة الحاضنة حقّ الاحتفاظ بالشقّة الزوجية لحين انتهاء فترة حضانتها للأطفال وإلغاء التنفيذ الجبري للطاعة.
- بعد انتهاء عهد السّادات الرّئاسي، أسقطت المحكمة الدّستورية العليا القانون 44 لسنة 1979 وعاد العمل بالقانون القديم الصّادر عام 1929، لتفقد النّساء تلك الحقوق القليلة التي كنّ قد حصلن عليها بشكل استثنائيّ.
- بدأت معركة تغيير قانون الأحوال الشخصية مع عرض الفيلم عام 1975 واستمرّت حتّى عام 2000 وهو عام تطبيق قانون الخلع لأوّل مرّة في مصر.
- عانت آلاف السيّدات المصريّات من عدم وجود مظلة تشريعية تضمن لهنّ حقوقهنّ المادية والإنسانية وامتلت ردهات المحاكم بقضايا طلاق عالقة وتُرك الأطفال دون معيل بعد انفصال الأهل دون إلزام الأب بأيّ مستحقّات أو واجبات تجاه أسرته ووقفت الأمّ وحيدة في نهاية المطاف تواجه هذه المحنة.



## شبكات التأثير

استخدمت تجربة "أريد حلاً" شبكة واسعة من موارد تأثير كانت متاحة في ذلك الوقت، برزت نتائج ذلك خلال مسار صناعة الفيلم وبعد عرضه ومن بينها:

– جيهان السادات، زوجة الرئيس آنذاك، التي لعبت دوراً اجتماعياً بارزاً وطلبت من رموز نسوية تحريك بعض قضايا المرأة في السينما. نتيجةً لذلك شعر فريق الفيلم بدعم سياسي.

– فاتن حمامة، النجمة المصرية الأكثر شهرةً ونفوذاً والتي كان يكفي أن تتبنى مشروع فيلم ما لكي يجد الأخير منتجاً وتخطفه شبكة من شبكات التوزيع على دور العرض.

– الكاتبات والصحفيات اللواتي عرضن القضية على الرأي العام وطرحن نقاشات مجتمعية قبل عرض الفيلم وأثناءه بالإضافة إلى فتح باب نقاش هذه المواضيع التي تحمل صوتاً نسائياً قوياً في المجتمع.

– المنتج وهو ممثل شهير ويمتلك رؤية فنية ظهرت في الطريقة التي نُفذ بها إنتاج الفيلم، ثم شبكات التوزيع المحلية في دور العرض الصغيرة منها والكبيرة في العاصمة والمحافظات.



# الحملة المرافقة لعرض الفيلم

## الحملة المؤيِّدة

– تولّت عمليّة توزيع الفيلم على دور العرض شركة ايهاب الليثي وهي شركة توزيع كبرى، سيطرت على سوق توزيع الفيلم المصريّ لسنوات طويلة.

– تمّ التّجهيز لحملة ترويجيّة كبيرة وطُبع عدد من الملصقات التي حملت صورةً صارخة لفاتن حمامة حيث ظهرت النّجمة بطريقة لم يعتدها الجمهور من صاحبة الوجه الملائكي.

– نُشرت إعلانات في التلفزيون للترويج للفيلم خلال فترة عرضه في حركة جديدة آنذاك.

– أعلنت السيّدة الأولى جيهان السادات إعجابها بالفيلم ودعت الجمهور المصريّ لمشاهدته.

– دعت أمانة المرأة في "الحزب الوطني" الذي كان حزباً حديثاً آنذاك إلى تنظيم عروض خاصّة ووَزعت زينب السبكي أمينة المرأة في الحزب دعوات خاصّة لمشاهدة الفيلم بصحبة فاتن حمامة.

– تمكّنت فاتن حمامة من تنظيم عروض خاصّة لبعض الشّخصيّات المؤثّرة في المجتمع وذلك من أجل استقطابهم ودفعهم إلى تبنيّ الأفكار التي يقدمها الفيلم، خاصّة بعد رفض رجال الدّين والقضاء وبعض الشّخصيات العامّة للفيلم. دُعيت لمشاهدة الفيلم مثلاً كريمان حمزة، المذيعة ذات التّوجّه الإسلاميّ التي كانت تنوي مهاجمته، فتزعمت وفدًا وذهبت لمشاهدته لتقوم بعدها بالاتّصال بفاتن حمامة مهنّئةً إيّاها متبنيّةً القضيةّ بالكامل.

## الحملة الرّافضة

– دشّنت مجلة "الدّعوة" المحسوبة على جماعة الإخوان المسلمين في ذلك الوقت حملتها الرّافضة للأفكار التي قدّمها الفيلم.

– اتّخذت الجماعة موقفًا رافضًا للأفلام بشكل عامّ. وقفت الجماعة ضدّ ما أسمته "سفور النّساء والاشتغال بالوظائف العامّة"، متّخذةً موقفًا متطرّفًا من حقوق المرأة في محاولة منها لتشويه التّحرّكات الدّاعمة لهذه الحقوق ووصمتها بالدّعاية الغربيّة التي تسعى إلى هدم الأسر المسلمة.

– قلّلت مجلة الدّعوة من وطأة المخاطر التي يعالجها الفيلم وأكّدت أنّ القانون القديم ما زال يصلح للعمل وهو لا يحتاج لأيّ تغيير ما دام ملتزمًا بأحكام الشريعة.

## توزيع التأثير

- عُرض الفيلم لمدة 16 أسبوعًا وهو رقم قياسي في دور العرض التي عادةً ما كانت تتوقّف عن عرض الأفلام بعد 5 اسابيع فقط من بداية عرضه.
- عُرض الفيلم في محافظات مصر: سينما ريفولي في طنطا، سينما مصر في الرقازيق، سينما نادر في المحلة، سينما الصداقة في أسوان، سينما مصر في السويس، سينما الحرّية وسينما ريو في بورسعيد.
- حقّق " أريد حلاً" نجاحًا جماهيريًا رغم تزامن عرضه مع أفلام واسعة الانتشار مثل "أميرة حبي أنا" الذي استمرّت عروضه على مدى 22 اسبوعًا وفيلم الحفيد الذي عُرض على مدى 20 أسبوعًا.
- بلغت إيرادات الفيلم 40185 جنيهًا بينما لم يتجاوز متوسط إيرادات أفلام تلك المرحلة 10 آلاف جنيه.
- نظّمت أمانة المرأة في الحزب الوطني عروضًا خاصّة لمشاهدة الفيلم بصحبة فاتن حمامة.
- عُرض الفيلم في التلفزيون الرسمي بعد عرضه في السينما بعقود وهو يُعتبر من الأفلام المصريّة الكلاسيكيّة المؤثرة التي شاهدها الملايين.

### كلمة النور

## الشريعة بين التطبيق والتأجيل وأريد حلاً بين الحليل والخليل

خرجت من عند وزير الداخلية ، اللواء حسن أبو باشا ، بعد اللقاء العاصف ، بصحبة الاستاذ محمد احمد عبد الشافي ، وكيل حزب الاحرار آنذاك ، وعضو مجلس الشورى الحالي ، وبعد ان اوصلته الى منزله اطرقت افكر ، لماذا يتمسكون بقانون الاحوال الشخصية الجديد برغم انه افقد الرجل المصري قوامته على بيته ، وسلب من يده مقومات هذه القوامه ؟ لقد نلت تجرّيتي في



العمل في الحمام ، في ظل تطبيق كل من القانونين ، القديم والجديد ان سلطان الرجل المصري في بيته ، وهو المسئول عنه ، قد هوى - بفعل فاعل - بوادي ذلك الى انهيار كثير من الاسر المصرية ، وكانت الزوجة هي الخاسر الاول ، برغم ان القانون الجديد اراد بحسب زعمهم بحمايتها بل لماذا يؤجلون الشريعة ولايطبقونها؟ ودار في رأسي تكريات صديقي ذي المنصب الرفيع الذي تمسك باهداب الدين بو اراد ان يقيم بيته على الاسس الاسلامية ، ووجد معارضته من زوجه التي رفضت ان تضع الخمار على رأسها وان تستر نراعبيها ونحرها وراح يحاول معها بالحكمة والموعظة الحسنة فما زانت إلا نفورا وقد انجبا من الاول اربعة

مازالوا في ميعة الصبا يوشب الخلف بينهما ، على اساس تمسكه وتفريطها ، الى الحد الذي اخرجته من منزل الزوجية ، بواقامت ضده القضايا قضية نفقة وأخرى تطلق وأخرى مصروفات مدرسية وبلغت شهود الزور الى سلطات المحاكم .

د البقية ص ٩ ،

الحمزة دعيبس  
المحامي بالنقض



## ديناميات التأثير

### تغيير الآراء:

– أحدث "أريد حلًا" صدمة مجتمعية كبيرة في مختلف القطاعات امتد تأثيرها لسنوات متعاقبة.

### بناء المجتمعات المحليّة:

– الفيلم هو أوّل فيلم من نوعه يطرح نقاش تغيير القانون ويستقطب آلاف النساء إلى هذه القضية.

### تغيير البنى:

– أدلت جيهان السادات بتصريحات لمجلة المصور خلال فترة عرض الفيلم وأعلنت عن ضرورة تغيير القانون.

– قدّم عدد من القيادات النسوية مشروع قانون لمجلس الشعب باعتباره السلطة التشريعية المخوّلة تعديل القوانين.

– تغيّرت مواقف بعض المؤسسات الدينية والقانونية من قضية الطلاق بعد سنوات من التّجاهل والجمود وأصبح حقّ السيّدة في الطلاق من زوجها حقاً من حقوقها الأساسية باعتراف هذه المؤسسات وذلك بعد تأسيس "محاكم الأسرة" للنظر في مثل هذه القضايا.

### تغيير السلوكيات:

– استمرّت الكاتبات والصحفيات في متابعة القضية لسنوات كما ارتفعت الأصوات المطالبة بضرورة صياغة قانون عصريّ بديل يتماشى مع جوهر الشريعة الإسلامية.

– لم يعد لجوء المرأة المصرية لمقاضاة زوجها في المحاكم للمطالبة بحقوقها أمراً شائناً كما في السابق، بل أضاء الفيلم على معاناة السيّدات وصبرهنّ وصمودهنّ في مواجهة هذه المعارك.

# التسلسل الزمني: الفيلم في إطار القضية

1929

صدر قانون الأحوال الشخصية المصري رقم 25

1973

نُشرت مقالات و قصص عديدة عن معاناة السيدات المصريات مع قانون الأحوال الشخصية التقت السيدة جيهان السادات زوجة الرئيس بمجموعة من سيدات المجتمع ناقشن ضرورة تغيير قانون الأحوال الشخصية، كما ضرورة تقديم فيلم ينقل هذه القصص الى المجتمع.

1975

نشر ملصقات تحمل صورة لفاتن حمامة تصرخ دعت أمانة المرأة في الحزب الوطني لعروض خاصة بصحبة فاتن حمامة نظمت فاتن حمامة عروضاً خاصة لشخصيات مؤثرة في المجتمع أطلقت مجلة " الدعوة " المحسوبة على جماعة الإخوان المسلمين في ذلك الوقت حملتها الرافضة للأفكار التي قدمها الفيلم

1979

فوجئ الرأي العام بصدور قرار رئاسي بتغيير قانون الأحوال الشخصية

أُطلق الفيلم في الصالات واستمر لمدة 16 أسبوع عرض في محافظات مصر حقق "أريد حلاً" نجاحاً جماهيرياً وبلغت إيرادات الفيلم 40185 جنيهاً، بينما متوسط إيرادات أفلام المرحلة لام تتجاوز 10 الاف جنيه عرض الفيلم في التلفزيون الرسمي بعد السينما، واستمر عرضه لعقود، وهو يُعتبر من الأفلام المصرية الكلاسيكية المؤثرة التي شاهدها الملايين

الفيلم

تأثير

# التسلسل الزمني: الفيلم في إطار القضية

**2000**

ع بداية الألفية الجديدة صدر القانون رقم 1 لسنة 2000 وأجازت المادة رقم 20 منه للزوجة طلب الطلاق خلعاً على الزوج. ويقع بالخلع طالق بائن ويكون الحكم غير قابل للطعن، ولا يصح أن يكون الخلع مشروطاً بإسقاط حضانة الأطفال أو نفقتهم أو أي حق من حقوقهم. ويعتبر هذا أول انتصار حقيقي للمرأة المصرية في حق تقرير مصيرها

تستمر السينما المصرية والإنتاجات التلفزيونية بإلقاء الضوء على حقوق المرأة المصرية خاصة بما يتعلق بقانون الأحوال الشخصية

**1981**

بعد انتهاء ولاية السادات الرئاسية، أسقطت المحكمة الدستورية العليا القانون 44 من عام 79، ليعود العمل بالقانون القديم الصادر عام 1929

الفيلم

تأثير

## الفيلم كمصدر الرهام لقضايا النساء

بعد عرض الفيلم عام 1975، تتالت الأفلام التي تطرح قضايا المرأة التي تواجه القوانين والأعراف السائدة ومن بينها:

- فيلم لا عزاء للسيدات 1979 الذي يناقش الوصمة التي يطلقها المجتمع المصري على المطلقات.
- فيلم التخشيب 1984 الذي يتناول قصة طيبة تواجه التحرش لينتج عن تلك المواجهة دمار أسرتها وعائلته.
- فيلم عفواً أيها القانون 1985 الذي يناقش عدم مساواة القانون بين الرجل والمرأة في قضايا الخيانة الزوجية، إذ يسمح للزوج بقتل زوجته حفاظاً على الشرف بينما يحاكم السيدة كمجرمة إذا ما قامت بالفعل نفسها.
- فيلم ملف في الآداب 1986 الذي يتناول قصة فتيات يقعن ضحية سوء استغلال القوانين لوصمهنّ بالعار.
- فيلم زوجة رجل مهم 1987 الذي يعالج قصة حياة زوجة مسؤول في أحد الأجهزة الأمنية.
- في رمضان 2022، عادت قضايا قانون الأحوال الشخصية للظهور، عبر مسلسل "فاتن أمل حربي" الذائع الصيت، إذ ما زالت المعاناة مستمرة بعد تعديلات محدودة أدخلت على القانون وما زالت السيدات تناضل من أجل سنّ قانون جديد يخدم قضاياهنّ.



بحث وكتابة رشا عذب  
مساعدة باحثة نهال الميرغني  
تدقيق لغويّ باسم فيّاض  
تصميم ابراهام زيتون

شكر خاصّ  
بيدي فينزي / ساندرنا صايح / أسماء يحيى الطاهر عبدالله / مصطفى يوسف أسماء يحيى الطاهر عبدهللا

إنّ بعض الصّور والمقالات والمراجع في هذا البحث ليست ملك منتجيه وقد جُمعت من الانترنت. لا تتردّدوا بالإتّصال بنا إن تطلّب الأمر  
تحديد الملكية الفكرية.

للتواصل  
hello@aflamuna.org

# الجوائز والتكريمات

- استمر "أريد حلاً" في حصد إشادات فنية ما يثبت مكانته كمؤسس لتيار أفلام حقوق المرأة.
- حصل الفيلم على جائزة أحسن فيلم في المسابقة التي أقامتها وزارة الثقافة للأفلام عام 1975.
- رشحت مصر الفيلم ليتم النظر فيه لجائزة الأوسكار لأفضل فيلم روائي دولي. حصل صلاح ذو الفقار على جائزة أفضل منتج.
- كان الفيلم المصري الوحيد الذي شارك في مهرجان طهران السينمائي 1975.
- مثل فيلما "أريد حلاً" و "المومياء" السينما المصرية في أسبوع الفيلم العربي في إيطاليا 1975.
- بعد مرور 21 عاماً على إنتاج "أريد حلاً" اختارته اللجنة العليا للمهرجانات لتمثيل السينما المصرية في مؤتمر المرأة العالمي الذي نظم في بكين عام 1995.

# وقائع تغيير القانون المراحل الزمنية

1975

- بدأت معركة تغيير قانون الأحوال الشخصية منذ عرض الفيلم عام 1975 وحتى عام 2000 وهو عام تطبيق قانون الخلع لأول مرة في مصر.
- استمر مجلس الشعب في تجاهل الدعوات لتغيير القانون المجحف. لا تهتم القضية رجال الدين والقضاء والقانون وممثلي الشعب في المجلس النيابي.

1979

- صدر قانون الأحوال الشخصية 44 لسنة 1979.
- حاولت زوجة الرئيس إقناعه بأهمية تغيير القانون، وافق بشكل مبدئي، ثم تمت استشارة الشيخ جاد الحق وعبدالرحمن بيسار وعبدالمعتم النمر لتكليفهم بالعمل على القانون ثم تكليف لجنة من شيوخ الأزهر ومفتي الديار وبعض المحامين ومجموعة من السيدات مثل أمينة السعيد وعائشة راتب وآمال عثمان.
- في ذلك الوقت، كانت حركة المعارضة لنظام السادات تتوسع بسبب سياسات الانفتاح والافتقار والتطبيع مع الكيان الصهيوني واعتقال رموز مُعارضة، وكان كل ما يصدر عن مؤسسات الدولة يُجابّه بمعارضة شرسة.
- كانت جماعات الإسلام السياسي توسع نشاطها في مؤسسات الدولة والمؤسسات الأهلية وتعمل على شحن الجمهور ضد تغيير القوانين المربوطة بأحكام الشريعة.
- عام 1979 فوجئ الرأي العام بصدور قرار رئاسي بتغيير قانون الأحوال الشخصية بعد حلّ مجلس الشعب، وهو حق يعطيه الدستور لرئيس الجمهورية في حالة الطوارئ.
- تضمّن القانون الجديد تقييد تعدد الزوجات وإقرار حق الزوجة سواء الأولى أو الثانية في الطلاق دون الحاجة لإثبات ضرر، وإعطاء المرأة الحاضنة حق الإحتفاظ بالشقة الزوجية لحين انتهاء فترة حضانتها للأطفال، كم تضمّن إلغاء التنفيذ الجبري للطاعة.
- شنّ البعض من الحركة المُعارضة المدنية والإسلامية حروباً إعلامية رفضاً لتغيير القانون كما أطلقوا عليه اسم "قانون جيهان" رفضاً لتدخلات قرينة الرئيس في إدارة أمور البلاد. عملت هذه الحملة على تحقير دور المرأة في العمل العام والقرار السياسي.

## 1985

– بعد انتهاء حكم السادات أسقطت المحكمة الدستورية العليا القانون 44 لسنة 1979 ليعود العمل بالقانون القديم الصادر عام 1929، ما أفقد النساء الحقوق القليلة التي حصلن عليها بشكل استثنائي.

– روجت الرواية الرسمية أن المحكمة الدستورية لم تلغ القانون 44 اعتراضاً على بنوده، وأعلن رجال القضاء والقانون أن ذلك تم بسبب الطريقة التي فرض بها الرئيس القانون على كل المؤسسات الحكومية ولكن في حقيقة الأمر، كان هناك اعتراضات واضحة من هذه النخبة على تغيير القانون من الأساس.

– تلقت الكاتبات والصحفيات ورموز الحركة النسوية قرار إلغاء القانون 44 بمزيد من الغضب والحزن، واعتبرن أن قضية حقوق المرأة وقعت في فخ المراهنات السياسية بين الحكومة والمعارضة، وأن القانون 44 لم يعطي للمرأة سوى القلة القليلة ومع ذلك لم يحتمل رجال المجتمع شروطه.

## 2000

– مع بداية الألفية الجديدة صدر القانون رقم 1 لسنة 2000 وبدأ العمل به في الأول من آذار / مارس من العام نفسه.

– أجازت المادة 20 من هذا القانون للزوجة طلب الطلاق خلعاً على الزوج. ويقع بالخلع طالق بائن ويكون الحكم غير قابل للطعن، ولا يصح أن يكون الخلع مشروطاً بإسقاط حضانة الأطفال أو نفقتهم أو أي حق من حقوقهم. يُعتبر هذا أول انتصار حقيقي للمرأة المصرية في حق تقرير مصيرها.

– رفعت وفاء مسعد جبر دعوى خلع في 12 آذار / مارس من العام 2000 أمام محكمة طنطا للأحوال الشخصية لتكون أول امرأة تحرّك دعوى من هذا النوع في مصر.

– الحكم الأول للخلع في مصر أصدرته "محكمة القاهرة الابتدائية دوائر الأحوال الشخصية" لصالح عزيزة بهاء الدين في الأول من أيلول / سبتمبر عام 2000 أي بعد 6 أشهر من بدء سريان العمل بالقانون.

– لاقى قانون الخلع معارضة كبيرة في أوساط الرجال وبعض التيارات الإسلامية وشيوخ الجوامع، ونادى بعض المحامين ورجال القانون بعدم دستوريته كقانون برمته، بحجة حرمان الزوج من حقه في الطعن على الحكم وحرمانه من ضمان الدفاع عن النفس.

– بعد سنتين من صدوره حكمت المحكمة الدستورية العليا لصالح القانون، مقررّة بدستورية أحكام التطبيق للزوجة بالخلع.

## 2019

– قدّم الأزهر ومجموعة من نواب البرلمان مشروع قانون جديد للأحوال الشخصية.

– لا يزال دور المرأة استشارياً في القوانين التي تنظم شؤونها.

– لا يزال النقاش المجتمعي قائم حول القانون الجديد الذي ترفضه أوساط واسعة من النسويات. حتى أن المجلس القومي للمرأة أبدى ملاحظات على مشروع القانون الجديد.

# عن مصر 75

– دخلت مصر مرحلة جديدة بعد الانتهاء من ظروف استثنائية لحرب كبيرة امتدت 6 سنوات مع الاحتلال الإسرائيلي.

– عرفت مصر في هذا العام، الاسواق الحرة والبضائع المستوردة بعد سنوات الحصار والتكشف بسبب ظروف الحرب، كما ذاع صيت مدينة بورسعيد كمركز للتجارة الجديدة والسمسرة والربحية السريعة، كما ذاع صيت شارع الشواربي كعنوان للاستهلاك والبضائع المهربة.

– انتهت تجربة تأميم صناعة السينما والتي استمرت 8 سنوات فقط بعد فشل التجربة التي نتج عنها سيطرة الدولة على حركة إنتاج الأفلام و دور العرض والاستديوهات، عادت شركات الإنتاج الخاصة في الظهور من جديد، وعاد عدد كبير من الفنانين الذين لجأوا للعمل في لبنان بديلا عن مصر.

– عرضت شاشات السينما المصرية خلال هذا العام مجموعة من الأفلام الهامة التي أحدثت ضجيج جماهيري ونقدي مثل فيلم الكرنك لعلي بدرخان، و فيلم " على من نطلق الرصاص " إخراج كمال الشيخ، و إعادة لعرض فيلم " زائر الفجر " الذي منع في 1973 وهي مجموعة افلام ناقشت قضايا سياسية بالإضافة الي عرض الفيلم الاجتماعي الصارخ " اريد حلا ".

– قراءة بسيطة لارقام شباك تذاكر لأفلام هذا العام، نلاحظ ان كل الافلام التي ناقشت قضايا سياسية واجتماعية شائكة، حظت باقبال واسع من الجمهور، كانت دلالة واضحة على تغير المزاج العام للمشاهدين في هذا الوقت، مما ساعد علي بزوغ نجم " الفيلم القضية " بعد سنوات من الاشتباك الحذر مع الواقع.